وذلك ان الشبه هو النيابة التي ليس بعدها نيابة ومعلوم ان وجه الشبه يكون ما كان في
الطرفين ولا مرية في ان النيابة المعتبرة فيما ذكر نائبة بالشبه الذي هو اسم الفعل كما انها
قائمة بالمشبه به الذي هو ان ونحوهما وهو واضح فلا حاجة الى ذكر الاستلزام مع ان الظاهر
فاسد وهو قوله فكون اسماء الافعال نحو لانه لا يلزم من مجرد النيابة عن الفعل كون النائب
عاملا غير معمول فيه بدليل المصدر وان كان الذي في عبارته اسم الفعل فان مقتضى
كلامه ان النيابة هي المستلزمة وكذلك قوله قبل لان الفعل لا يخفى فساده لان الا ان حمل
على الفعل الذي يعمل فيه غيره وهو بعيد والله اعلم بالصواب قوله وكانت كسرة
على اصل التقاء الساكنين لا بنا في قوله قبل لا للتعذر السكون فلا حاجة الى توهم منه احتياج
الى تمحل يمجه السمع وينبو عنه الطبع وذلك لان الموضوع مختلف وشرط التنافي اتحادهما
بانهما او لا علة للبناء على الحركة التي هي اعم من خصوص الكسرة ولا نيابة على البناء وعلى
الكسرة بخصوصها ولا مرية في انه لا بد لكل من الامرين اعني البناء وعلى الحركة المطلقة وعلى
خصوص الكسرة من علة وقد ذكرها الكاملين عللا واذا كان كذلك فيصح ان يكون
العلة المنفية في الاولى مثبتة في الثاني وبالعكس وهو الذي عذر به هذا الشرح ولا تنافي
لاختلاف مورد الايجاب والسلب والله اعلم قوله وكلاهما قيل لما اعربوا كلا
وكلتا تارة بالحروف وتارة بالحركات قلت اعربوهما بالحركات نظرا الى اللفظ
اذ لفظهما مفرد واعربوهما بالحروف نظرا الى المعنى اذ معناهما مثنى والدليل على
انهما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى قول الشاعر

كلاهما حين جد الجري بينهما * قد اقلعا وكلا انفيهما رابي

فان قيل لم خصوا الاعراب بالحروف بالمضاف الى الضمير دون المضاف الى الظاهر
قيل لان الاضافة الى الضمير فرع والاعراب بالحروف فرع فاعطي الفرع
للفرع والاعراب بالحركات اصل فاعطي الاصل للاصل فان قيل ولم كانت الاضافة
الى الظاهر اصلا والاضافة الى الضمير فرع قيل لان الظاهر يكفي فيه الاعراب بخلاف
الضمير فتامله قوله وشرط رابع لم يرتضيه الشارح في جعله راجعا الى ارتضى
في انه لم يجز الا سنين وما يطرد فيه ونحوه من ان يقال هو مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت
لامه وعوض عنها هاء التانيث وقول هذا الشارح حذف منه حرف اصلي
الكلام وغيره لا وعوضه صحيح ولا ثمثيله به الحمل على اطراده وهذا كذا قوله نايه

كذا

الثانيث

التانيث هو ابدا هاء التانيث لئلا يعرف بنت وان كانت التاء في الحقيقة لبنت التانيث وكذا
قوله يعدل بل حذف منه تاء التانيث غير سديد اذ لا يقال في نحو ذلك ان التاء محذوف منه
وانما هي متوهمة فيه والله سبحانه اعلم قوله اذا كان اسما ضمير اتصلا ليس بشرط وكذلك
اذا كان ظاهرا نحو الفريقين كنتنه او كانه زيد قوله فروقه اسما فعل بمعنى حسب
فيه نظر لان ظاهره ان الذين اسما فعل بمعنى الذي يكونان بمعنى حسب وليس كذلك بل
اللذان يكونان اسمي فعل لم يتكلم عليهما المصنف هنا وهما الازمان لنون الوقاية
وهما عند ذلك بمعنى يكفي لا بمعنى حسب والله اعلم قوله ومطلقا ان من
الضمير المستتر في يعني الصواب ان مطلقا نعتا لمصدر محذوف ان في نعتا مطلقا قوله
والاتباع في ذلك واجب اخذ بظاهر كلام المصنف وليس كما قال بل يجوز فيه القطع
اما الى الرفع واما الى النصب قوله فاو في هذه الصور الثلاثة معربة الصور
الثلاثة الاول كونها ماخوذة من المنطوق اما كون الاولين ماخوذة منه فكأنه يصدق
عليهما انهما لم تضف في حال كون صدر صلتها محذوفا بل حذف في حال صدر صلتها
بل اضيف في حال ذكر صدر صلتها مذكورا فالاضافة المعتبرة يكون الصدر محذوفا فقد
انتفت والماوجد من اضافة اخرى وهي المعتبرة بحال ان الصدر مذكور فالاضافتان
مختلفتان بحسب القيدين المذكورين وبالجملة فانه يصدق على قولنا جاء في
ايهم هو قائم ان ايا لم تضف والحالة ان صدر صلتها محذوفا وهذا منطوق بالاشكال
واما الثانية فلانه يصدق عليها انها لم تضف فالاضافة منفية على كل حال ولا يغير
ذلك كون الصدر مذكورا لانه لما انتفت الاضافة لم يعتبر شيء اخر فاذا انتفت فكذا
الاضافة المعتبرة بكذا فقد انتفت صدق ذلك بان لا توجد اضافة لا مطلقة ولا معتبرة
وهكذا الكلام في الصورة الثانية والثالثة بان لا توجد الاضافة المعتبرة بكذلك وهكذا بان توجد
اضافة غير معتبرة فاذا فهمت هذه الصور من المنطوق كما وضحنا بقيت الرابعة وهي
الماخوذة من المفهوم وذلك اذا اضيفت والحالة ان صدر صلتها محذوف وهي
الصورة التي تبنى فيها هذا ما ظهر لي في تقرير كلام المصنف والله اعلم قوله
ومن ذلك قوله عز وجل وهو الذي في السماء اله والتقدير وهو الذي هو اله في السماء
الا ان الفاء حمل ذلك ولم يجعل اله مبتدأ والمجرور خبره والجملة صلته لانه يلزم عليه
خلو الصلة من الرابط الذي في حال يعود الى المبتدأ ولم يجعل ايضا المجرور في السماء صلة

كون
حذوف